

المستطبة فيه الى ان يستقر بينونا ذلك وقتنا **اجاب** رحمه الله تعالى يلزم
 الا سفلين المذكورين متى من عمدة الشرح المذكور لا الى الحمل القديم المذكور
 والا الى غير ذلك كما صرح بذلك الاجاب رضي الله عنهم لان المتع من اذ كلف
 بذلك فضرر فالصواب ان بالضرر لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر
 ولا ضرار وانما العمدة في المتك وفيها هو من حقوق المتك كما لشرحه المذكور
 بالتراخي بين الشرحين فاذا تم احد هو فهو شرع بغيره الا ان قال له الشرح
 له اعمه وتزوج عليا فانه يرجع حصته كل عليه والله اعلم **مسئلة** في شرح
 نواع الما من الوادي الكبير المباح وعلى الشرح المذكور اراضي تستحق السقي
 من الشرح المذكور والحال ان بعض اراضي في ايجار الشرح يبطل عليها
 السقي ويعتبر وقت تلامها فاقض نظر اهل الامر صلوات الله تعالى
 احداث شرح اخر اسفل من الشرح المذكور باحد ما من الوادي الكبير المباح
 سقي ما يعجز عن الاراضي المذكورة من السقي على الشرح الاعلى فقل
 يستحقون السقي من الشرح الاعلى فالاعلى من غير ضرر احد ام لا
 اتونا ما جرد **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم اولاً ان حوز الاحداث
 المذكورين فاعلم حصول ضرر على الغير بسبب الاحداث المذكور
 قاله شيخنا المحقق وجيه الدين عبدالرحمن بن بابويه في قوله تعالى وحسب
 جان ما ذكرنا الاحداث السقي اهل الاراضي التي سقي سقيها كقولها في ايجار
 الشرح المذكور اولاً والسقي ارضهم المذكورة من الشرح المحدث المذكور
 اجزا يتقدم عاينهم السابقة من ما الوادي المذكور لانه ليس في ذكر الصورة
 ما ذكر اضرار بالغير ولا يمنع ولا يضيف على غيرهم من مستحق السقي على
 الشرح المذكور اولاً والسقي وجب على **مسئلة** عن رجل يملك ارضاً مزرعة
 يستحق السقي بعبادة قديمه من شريح يتزوج الما لها من وادي مباح لكل احد
 منعه من تلك العادة باحداث زبير في الشرح المذكور بجميع وصول الما منه
 الى الاراضي المذكورة ام لا فلو تعدى احد من الناس باحداث الزبير المذكور فقل
 لما كذا الارض المذكورة كسره وسقي ارضه من ما الشرح المذكور وليس لاجل
 منعه من ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز لاحد منع المسحق
 المذكور عما هو مستحق له باحداث الزبير الما يقع المذكور اذ لا يتعدى احد من
 الناس باحداث الوادي المذكور جاز لما كذا الارض المذكورة كسره ان لم يخاف فتنه

عاجل الشرح
 لا يحق وانما هي
 بالشرع

شرط جوار الاحداث
 بشرح ارضه

سرد الزبير

وسقي

اجاب المذنب

وسقي ارضه من ما الشرح المذكور وليس لاحد منعه من ذلك والصورة ما ذكر
 اما اذا خاف من كسره فتنه فيلزم رفعه الى الحاكم الشرعي والسقي وجب
 اعلم **مسئلة** في قرية من قرى المسلمين سبع اليه انسان فصر فيها عشائراً
 سكن في بعضها وتجزت في بعضها وبن فيها بيوتاً ثم ارسل اليه ثانياً رابعاً
 فاحترق بعض ما بناه الانسان المذكور وبقي بعضه فغاب بعد سعي
 من فضل الله تعالى ما يعجز به عشائره المحترقة فما رجل في عينه ونعدي على
 محل الغائب وراى بعض المصروف من ابنة وبين هذا الرجل لنفسه بنات في بعض
 محل الغائب المذكور فلما نه رفع الرجل المذكور الى حاكم الشريعة المطهرة
 وانبت عليه بتعدي به فيما سبقه هذا الانسان اليه وسأل من الحاكم الشرعي حكم
 الله على الرجل المذكور في حكم الله الواجب للانسان المذكور عليه والصورة
 هذه **اجاب** رحمه الله تعالى الحكم الشرعي في ذلك انه اذا ثبت ذلك عليه
 شرعاً انه يلزم الحاكم الشرعي من الرجل المذكور ان يرفع يد ما تعدي عليه مما
 ذكره لان الانسان السابق المذكور صار واحداً من الرجل المذكور لسبقه الى ذلك
 وفي فتاوي العلامة الطنطاوي ما هو صريح في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 من سبق الى مال لم يسهه مسلم فهو حق به واما ان التماكر من ابنته لقوله
 السابق المذكور فقلبي ارض ما ان الله منها ان كانت باقية وان تلفت قبل
 ان يتصل بها الانسان المذكور فعليه قيمته لا يستلها به بذكر وامان
 الرجل المذكور المتعدي به فهو ظالم به الانسان فتور به فله لقوله صلى الله
 عليه وسلم لبي لعرق ظالم حتى رواه القمي وحسنه والله اعلم
مسئلة في شخص يملك ارضاً لها شرب معلوم ما استحق شرعي جزاً
 ذلك في قبضة شريح الما من الشرح التارخ الما من الوادي المباح ومهر هذه
 القصة في ارض مملوكة لآخر وهي تلحقه الشرح والحال ان الارض
 المستحقة للشرب اذا نزل الما اليها في القصة المذكورة لسقي الارض المذكورة
 فكل من الما كثر احدث بعضه وارسل المذكور واحداث زبير في حافة الشرح
 المذكور فقل احداث ما ذكر في حافة الشرح والحال ان بعض صاحب
 الارض وجيرانه ارضه في حافة الشرح المذكور في حافة الشرح المذكور
 وطلب منه ان يارسل المذكور باحداثه في حافة الشرح المذكور ليعجز
 فقل جبر على ذلك والحال ما ذكره ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز

من سبق الوياح
 فهو خير من
 ما سبقه حقه